ضوابط التصحيح اللغوي للحن في العربية

إعداد

الدكتور / مصطفى محمد إسماعيل وتيد

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب هُدًى للعالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . أما بعد،

فإن هذا البحث وعنوانه (التصحيح اللغويّ للَّحن في العربيّة) واحد من البحوث التي تُعنَى بقضيّة الخطأ والصواب في الاستعمال اللغويّ، ولقد حَظِيت هذه القضية بقدر كبير من اهتمام العلماء والباحثين قديمًا وحديثًا، ويكفي للدلالة على ذلك هذا العدد الكبير من المصَنَّفات التي تزخر بها المكتبة العربيّة منذ القرن الثاني الهجريّ حتى العصر الحديث[١].

ويسعى هذا البحث إلى ثلاثة أمور: أولها: استخلاص الضوابط أو الأُسس التي اعتمد عليها علماء العربيّة في تصحيح اللَّحن الذي وقع في لغة العامّة والخاصّة، وهذه الضوابط من الأمور المهمة التي ينبغي مراعاتها، فمثَلها كمثل الأدلّة للأحكام؛ فكما لا يكون حكمٌ إلا بدليل، فكذلك ينبغي ألا يُصَحَّح خطأٌ إلا بضابط، وذلك حتى لا تصير الأمور اجتهادا، يصيب من يصيب ويخطئ من يخطئ، وحتى لا يحتاج المرء إلى أن يتساءل: إلى أيِّ شيء استند هذا العالم في تصحيحه هذا الخطأ.

و لم يصرِّح العلماء بهذه الضوابط في مؤلفاتهم قبل الشروع في حديثهم عن اللحن، لكنهم استعملوها. وقد تتبعت هذه الضوابط محاولا تحديدها وإحصاءها وبيان أثرها، وانتهيت إلى ثمانية ضوابط هي: القرآن الكريم،

---

(١) ذكرت عددا كبيرا من هذه المصنفات داخل البحث

والقراءات القرآنيّة، والحديث الشريف، والشعر، والمرويّات النثريّة، والمعنى المعجمي، والقياس اللغوي (النحوي والصرفي)، والعقيدة الإسلاميّة.

أما الأمر الثاني الذي يسعى إليه البحث فهو الوقوف على رأى علماء اللغة المحدثين فيما سمَّوه بالمستوى الصوابي أو مقياس الصواب اللغوي، وهو قريب في مفهومه وغايته من مفهوم هذه الضوابط وغايتها. وأما الأمر الثالث: فهو دراسة فكرة التطور اللغوي وأثره في حدوث اللحن، وعلاقة هذه الفكرة بالضوابط المذكورة.

وقد رتبت هذا البحث على أربعة مباحث تسبقها مقدمةٌ – وهي التي نحن بصددها الآن – وتتلوها خاتمةٌ جمعت فيها النتائج التي أسفر عنها البحث ، ثم قائمةٌ تشتمل على مصادر البحث ومراجعه. وأما المباحث الأربعة فهي على النحو التالي:

المبحث الأول، وهو مبحث تمهيدي: تناولت فيه – بإيجاز – مفهوم اللحن، وتاريخه، وأسبابه عند العامّة والخاصة، وأشهر الكتب المؤلفة فيه قديما وحديثا ، وأهمية مقاومته وتنقية اللغة منه.

المبحث الثاني: ضوابط التصحيح اللغوي عند القدماء ومن وافقهم من المحدثين، وفي هذا المبحث عرضت لتلك الضوابط الثمانية عند هؤلاء العلماء، وبيَّنت أثرها في تصحيحهم لحنَ العامّة والخاصّة. وأوَدّ أن أنوِّه هنا إلى أنني اعتمدت في استنباط تلك الضوابط على طائفة مختارة من الكتب ؛ تسعة قديمة وواحد حديث، أما القديمة فهي: ما تلحن فيه العامّة للكسائيّ، وإصلاح المنطق لابن السكيت، وأدب الكاتب لابن قتيبة، ولحن العوام

للزُّبَيْدىّ، تثقيف اللسان لابن مكى الصقلىّ، ودرة الغواص للحريري، والمدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمىّ، وتقويم اللسان لابن الجوزي، وتصحيح التصحيف للصفدي. ويعود السبب في اختياري هذه الكتب إلى أسباب؛ الأول: أنها هي الأكثر شهرة بين الكتب المطبوعة في هذا النوع من التأليف. والثاني: أنها مثَّلت فترات زمنية مختلفة؛ من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجريَّيْن، وفي هذا قدر كبير من المادة اللغوية التي وقع فيها اللحن، وهذا مهم لإثبات صفة الاطراد في استعمال هذه الضوابط، وأنها كانت موضع اتفاق بين هؤلاء العلماء، ولم تكن مقصورة على عالم دون عالم، أو عصر دون عصر. والسبب الثالث أنها مثَّلت البيئات اللغوية المختلفة؛ المشرقية والمغربية [(١)]، وهذا التنوع أمر محمود في منهج البحث.

وأما الكتاب الحديث فهو كتاب القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب (من ١٩٣٤م – ١٩٨٧م)، الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وسبب اختياري هذا الكتاب أمران؛ الأول: أن الكتب الحديثة الأخرى التي اهتمت بتصحيح الأخطاء اللغويّة – على تنوع مادتها واختلاف مناهجها – اعتمدت في الأغلب الأعمّ على ما جاء في الكتب القديمة، ومنها الكتب المذكورة، ولذا قد تكون العودة إليها نوعا من التكرار. والسبب الآخر أن كتاب القرارات المجمعية ثمرةُ عملٍ جماعي متواصل وشاقّ لفترات زمنية طويلة، وقد توافر عليه عدد كبير من خيرة العلماء ، وليس عملا فرديا

(١) يمثل البيئة المغربية كتابان: لحن العوام للزبيدي، وتثقيف اللسان لابن مكي الصقلي، والباقي يمثل البيئة المشرقية .

قام به عالم واحد أو باحث منفرد، وهذا يعطى لعملهم ولنتائج البحث فيه ثقة واطمئنانا لدى القارئ.

وأما المبحث الثالث: المستوى الصوابي، أو مقياس الصواب اللغوي، فهو الأساس الذي اعتمد عليه علماء اللغة الـمُحدَثون - من الغربيين والعرب — في تمييز الصواب والخطأ اللغويَّين، فتحدثت عن مفهومه عندهم، واختلافه في الكلام العادي عنه في اللغة العلمية أو الأدبية، وكذا اختلافه باختلاف اللغات واللهجات، وكيفية مراعاته في كل حال، ثم كيفية التوفيق بين هذا المستوى الصوابي وتلك الضوابط.

المبحث الرابع: علاقة اللحن بالتطور اللغوي: وفي هذا المبحث ذكرت آراء العلماء الذين قالوا بفكرة تطور اللغة، وأن اللَّحن مظهر من مظاهر هذا التطور، وما قد يكون وراء ذلك من إقرار باللحن، أو تسليم به، ومن ثَمَّ تضعُف الحاجة إلى تلك الضوابط أو تنتفي. وقد ناقشت هذا كله، وتوصلت إلى غير قليل من النتائج التي أرجو أن تكون مثمرة بإذن الله.

وبعد فأحسب أن هذا البحث - بفكرته وأهدافه ومنهجه ونتائجه - جديدٌ، فإن المؤلفات والدراسات القديمة والحديثة التي دارت حول اللحن لم تفعل ذلك، على كثرتها واختلاف مادتها ومناهجها. والحمد لله أولا وآخرًا. وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب. وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول (مبحث تمهيدي)

إن "اللَّحن" الذي ورد ذكره في عنوان هذا البحث هو المصطلح الذي اتفق على معناه علماء اللغة – قدماؤهم ومحدثوهم – وهو الخطأ في استعمال اللغة؛ أصواتها، وصرفها، ونحوها، ومعاني مفرداتها[١].

واللَّحن قديم في نشأته، يعود إلى ظهور الإسلام، وامتزاج العرب بغيرهم من الشعوب والأجناس التي لم تكن تتكلم العربية، فأثَّرت لغاتهم فيها تأثيرًا واضحا، أدَّى إلى انحراف في أصواتها وأبنيتها وتراكيبها ودلالات ألفاظها، قال الزُبَيدي: "ولم تَزَل العرب تنطق على سجيِّتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجًا، وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة ، ففشا الفساد في اللغة والعربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حليها والموضح لمعانيها ..."[٢] .

وقد وردت روايات كثيرة في اللحن يرجع بعضها إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم[٣]، وبعضها إلى عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه[٤]،

---

(١) انظر يوهان فك: العربية ص ٢٤٣، وانظر حديثه عن معنى كلمة اللحن ودلالاتها ص ٢٤٤- ٢٥٥

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١١

(٣) انظر أبا الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص ٢٣، ابن جني: الخصائص ٨/٢

(٤) انظر الزبيدى: طبقات النحويين واللغويين ص ١٢ وما بعدها

وبعضها إلى عهد على بن أبي طالب رضي الله عنه[١]، هذا هو المشهور عند أهل العلم من المتقدمين.

ولا يعنى هذا أن الذين أرّخوا للَّحن قد نَفَوْا وقوع بعض المخالفات النحوية فيما قبل عهد النبوة – أعنى العصر الجاهلي – لأن ذلك قد ورد في كثير من الروايات ، لكنَّ علماء العربية المتقدمين لم يصفوا هذه المخالفات باللحن، وإنما وصفوها بالشذوذ، معللين ذلك بأن المتكلم آنذاك عربي فصيح، وأنه إن خالف الوجه المشهور فإنه يتكلم بلغة قبيلته، فلا يُعَدُّ ذلك من اللحن في شيء[٢]. وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: " إن الشيء إذا اطَّرد في الاستعمال، وشذَّ في القياس فلابد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتَّخذ أصلا يُقاس عليه، ألا ترى أنك إذا سمعت استَحْوَذَ واستَصْوَبَ أدَّيتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما"[٣].

فهذا يعنى أن المخالِف للقياس لا يُسَمَّى لحنًا عندهم، ولكنه يُسَمَّى شاذًّا، ويُقبل في ذاته، لكنَّه لا يقاس عليه غيره.

وقد اتفق بعض المحدثين مع رأى القدماء هذا، حيث قال بعبارة مؤكدة إن " اللحن لم يكن في الجاهلية البتَّة، وكل ما كان في بعض القبائل

---

(١) انظر السيرافي: أخبار النحويين البصريين ص ١٥–١٦، ابن الأنباري: نزهة الألباء ص ١٨، القفطي: إنباه الرواة ٤/١

(٢) انظر د. محمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ص١٠

(٣) الخصائص ١/١٠٠

من خور الطباع وانحراف الألسنة فإنما هو لغات لا أكثر" [١].

وهذا يعنى أن ما يمكن أن نعُدُّه لحنا في كلام الجاهليين إنما كان ضربا من تعدد اللهجات، واللهجات حقيقة مُعْتَبَرة عند اللغويين لا يمكن إغفالها.

على حين رفض بعضهم الآخر هذا الرأي، وذهب إلى أن اللَّحن قد وقع في العصر الجاهلي، فقال: "اللحن إذن وُجِد في اللغة العربية قبل الإسلام، وإن لم يكن من طبيعة العرب الخُلَّص أن يرتكبوه فإنه بقى محصورا فيما بين هذه الطبقة الضعيفة من المجتمع"[٢]. يعنى طبقة الأعاجم.

ويلاحظ أن بعض من ألَّف في اللحن قد حصر عمله في لحن العامّة، وبعضهم حصره في لحن الخاصة، إلا أنهم لا يكادون يتفقون على وضع حد فاصل بين العامّة والخاصّة، فوقع الخلط بينهما أحيانا، وربما يعود السبب في هذا إلى " أن العامّة تشترك مع الخاصّة في اللحن في الشكل؛ حركة وإعرابا وصرفا، غير أنَّا لا نَنْسَى أن هذا يصدر عن المتعلم عن سببٍ من قصور، ويصدر عن غير المتعلم عن سببٍ من جهل ، فإن كان مِـــمَّن يجهلون عُدَّ من لحن العامّة، وإن كان ممن يعلمون عُدَّ من لحن الخاصة "[٣].

وقد أرجع بعض الباحثين الأسباب الرئيسة للَّحن إلى أربعة أمور هي: الإعجام: أي النَّقْط، والشكل: حركة وإعرابا، والجهل بعلوم العربية، والعُجمة، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف العامّة عن الخاصة في تلك

(١) مصطفي صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب ٢٣٧/١

(٢) د. حسن عون: اللغة والنحو ص ١٨٥

(٣) د. يوسف أحمد المطوع: اللحن في اللغة العربية ص ٢١٢

الأسباب، فهو عند العامّة مردُّه إلى العجمة، وهذا حال الأعاجم الذين دخلوا في الإسلام وتكلموا العربية، وكذلك مَن انضم إليهم من الأمّيّين العرب ، الذين صارت اللغة عندهم اكتسابا بعد أن كانت سليقة، ومردُّه أيضا عند العامّة إلى الجهل بعلوم العربية لأمِّيتهم. أما ما يقع فيه الخاصة من اللحن فمردُّه إلى الإعجام والشكل(١) .

وقد أُلِّف في اللَّحنَ كتب كثيرةٌ أفاضت في الحديث عنه، وسُمّى هذا اللون من التأليف بأسماء مختلفة، منها النقد اللغوي، والتصحيح اللغوي، والتصويب اللغوي، وحركة تنقية اللغة العربية. ولقد بلغت تلك المؤلفات حدًّا من الكثرة جعلها صِنفا خاصا ومتميزا في تاريخ البحث اللغوي عند العرب، منها ما وصل إلينا كاملا – مخطوطا أو مطبوعا – ومنها ما وصل إلينا متفرقا في نصوص اشتملت عليها كتب أخرى . أذكر من هذه الكتب ما يلي:

ما تلحن فيه العامّة للكسائي (ت ١٨٩هــ)، البهاء فيما تلحن فيه العامّة للفراء (ت ٢٠٧هــ)، ما يلحن فيه العامّة لأبي عبيدة (ت٢٠٨هــ)، ما يلحن فيه العامّة للأصمعي (٢١٦هــ)، ما خالفت فيه العامّة لغات العرب لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هــ)، ما يلحن فيه العامّة لأبي نصر الباهلي (ت ٢٣١هــ)، إصلاح المنطق لابن السكيت (ت ٢٤٤هــ) ما يلحن فيه العامّة للمازني (ت ٢٤٩هــ)، لحن العامّة للسجستانيّ (ت ٢٥٥هــ)، أدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦هــ)، لحن العامّة لأبي حنيفة الدينوريّ (ت ٢٨٠هــ)، الفصيح لثعلب (ت٢٩١هــ)، التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة بن الحسن الأصفهاني

(١) انظر السابق ص ٢١١-٢١٢

(ت٣٥٠هـ)، لحن العوامّ للزُبَيْدي (ت٣٧٩هـ)، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي هلال العسكري (ت٣٨٢هـ)، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن خلف الصقلي (ت٥٠١هـ)، درة الغواص في أوهام الخواصّ للحريري (ت٥١٦هـ)، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ)، تقويم اللسان لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي (ت ٧٦٤هـ). هذا في القديم، وأما في العصر الحديث فمن أشهر المؤلفات: تهذيب الألفاظ العامية لمحمد على الدسوقي، تذكرة الكاتب لأسعد خليل داغر، أخطاؤنا في الصحف والدواوين لصلاح الدين الزعبلاوي، عثرات اللسان في اللغة لعبد القادر المغربي، معجم الأخطاء اللغوية الشائعة لمحمد العدناني، تحريفات العامية للفصحى للدكتور شوقي ضيف[1].

ودراسة اللَّحن في العربية متشعبة المسالك، وإنما يحدد منهجَ الباحث فيها الهدفُ الذي من أجله أنشأ هذه الدراسة، فقد يتبع الباحثُ منهجا معياريا يعتمد على حصر التعبير اللغوي الخطأ وتصحيحه، وهذا شأن الدراسات القديمة ومعظم الدراسات الحديثة التي تناولت اللَّحن في اللغة، وقد يتبع منهجا وصفيا يعتمد على وصف ذلك التعبير كما صدر من المتكلم، ويحاول تفسيره تفسيرا لغويا، بحسب ما يمتلكه من أدوات وخبرات، وإن كنت أرى أن دراسة الخطأ والصواب في اللغة دراسة وصفية ومعياريّة

(١) انظر د. رمضان عبد التواب: لحن العامّة والتطور اللغوي ص ١٠٥-١٠٨ (ملاحظة: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، والكتابان الأخيران زيادة من عندي، و لم يذكرهما المؤلف)

في الوقت نفسه، ذلك أن الباحث لا يستطيع أن يحدِّد ذلك التعبير الخطأ - فضلا عن أنْ يُفسَّره - إلا بمقارنته بتعبير آخر افترضته قواعد اللغة، القائمة على استقراء علمي ونتائج محددة[١].

ومقاومة اللَّحن من الأمور التي حَرَص عليها المخلصون من أبناء اللغة حِرصا شديدا، وما هذه المؤلفات الكثيرة التي قدمها العلماء في القديم والحديث إلا أثرٌ من آثار تلك المقاومة، وذلك للحفاظ على سلامة العربية، لغة القرآن والسنة والتراث. ويبدو أن هذا الحرص على سلامة اللغة لا تختص به العربية وحدها، بل إنه شأن اللغات أخرى، ولذلك لا نعجب من هذا الخبر الذي يقول "إن أحد أعضاء مجلس النواب الأمريكي (الكونجرس) قال: إننا نضع القوانين لمعاقبة المجرمين الذين يسرقون ويقتلون، فلماذا لا نضع القوانين لمعاقبة الذين يفسدون اللغة ؟! "[٢].

******

(١) رجح د. محمد أبو الرب أيضا هذا الرأي، ولكنه ذكر سببا يختلف قليلا عمّا ذكرته، انظر الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي ص ٦٤

(٢) انظر محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص (ز) من المقدمة

المبحث الثاني: ضوابط التصحيح اللغوي عند القدماء ومن وافقهم من المحدثين

أتحدث في هذا المبحث عن الضوابط التي احتكم إليها علماء العربية في حكمهم باللحن على بعض الكلمات والعبارات وتصويبهم إياها، ومعرفة هذه الضوابط أمر من الأمور الأساسية عند النظر في عمل هؤلاء العلماء، فكثيرا ما يتساءل الباحث في ظاهرة اللحن: على أي أساس اعتمد هذا العالم أو ذاك في قوله: إنَّ هذه الكلمة خطأ، وصوابها كذا، بل تتأكد الحاجة إلى الإجابة عن هذا السؤال عندما نصادف عالما آخر يصوِّب ما خطَّأه غيره ، وكأنَّ الأمر – في ظاهره – قد صار اجتهادًا، فكُلٌ يُدلى بدلوه، يُصيب من يُصيب، ويُخطئ من يُخطئ.

والحقيقة ليست كذلك، فقد اتضح لي من تتبُّع دراسات اللغويين للَّحن أنهم اعتمدوا على عدد من الضوابط احتكموا إليها في بيان الخطأ والصواب، سواء عند العامّة أو الخاصّة، منها خمسةٌ اعتمد عليها اللغويون والنحاة في جمع ألفاظ اللغة وصياغة قوانينها وأحكامها اللغوية، تفاوتت فيما بينها في حجم هذا الاعتماد وكيفيته، وهي القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث الشريف، والشعر العربي، والمرويات النثرية(١)، إضافة إلى ثلاثة أخرى اجتهدت في إثباتها هي: المعنى المعجمي، والقياس اللغوي،

(١) انظر د. أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب ص ١٧. وانظر تفصيل تلك المصادر من ص١٧ حتى ص ٥٦، وانظر أيضا د. طاهر سليمان حمودة: القياس في الدرس اللغوي ص١٧٧– ٢٤١

والعقيدة الإسلامية، مع ملاحظة أن الضابط الأخير ليس ضابطا لغويا لكنني أثبته لظهور أثره في هذه القضية.

أولا: القرآن الكريم:

قد اعتمد على هذا الضابط كلٌ من:

الكسائي[١]: حيث صحَّح قولهم: هذا خِصْم بكسر الخاء بأن يقال: هذا خَصْم، وأنت خَصْمِي، بفتح الخاء، معتمدا على قول الله عز وجل: (هذان خَصْمان اختصموا في ربهم)[٢].

وابن السِّكِّيت[٣]: حيث صحح قولهم: أنبذتُ الشيء من يدي إذا ألقيتُه، بأن يُقال: نَبَذْتُ دون همزة، معتمدا على قول الله عز وجل: (فنبذوه وراء ظهورهم)[٤].

وابن قتيبة [٥]: حيث صحح قولهم: هذا ماء مالِح، بأن يُقال: مِلْحٌ، معتمدا على قول الله عز وجل (هذا عذبٌ فراتٌ سائغٌ شرابُه وهذا مِلْحٌ أُجاجٌ) [٦].

والزبيدي [٧]: حيث صحح قولهم: بَحْر، لما كان مِلْحا خاصةً، بأن

(١) ما تلحن فيه العامّة ص ١٠٨

(٢) الحج: ١٩

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٢٥

(٤) آل عمران: ١٨٧

(٥) أدب الكاتب ص ٣١٣

(٦) فاطر: ١٢

(٧) الزبيدي: لحن العوام ص ٢٦٥

يُقال ذلك للعذب وللملح جميعا ، معتمدا على

قول الله عز وجل: (وهو الذي مَرَجَ البحرين هذا عذبٌ فُراتٌ)[١]، فسمَّى العذب بحرا أيضا.

وابن مكي الصقلي[٢]: حيث صحح قولهم: عَصَاتِي وعَصَاتُك، بأن يُقال: عَصاي وعَصاك، معتمدا على قول الله تعالى إخبارا عن موسى عليه السلام: (هي عَصَايَ أتوكَّأ عليها)[٣].

والحريري[٤]: حيث صحح قولهم: المال بين زيد وبين عمرو، بتكرير لفظة بين، بأن يُقال: بين زيد وعمرو، دون تكرار بين، معتمدا على قول الله سبحانه: (مِنْ بينِ فَرْثٍ ودَمٍ)[٥].

وابن الجوزي[٦]: حيث صحح قولهم: فلان مستأهِل لكذا، بأن يُقال: فلان أهل لكذا، معتمدا على قول الله تعالى: (هو أهلُ التَّقوى وأهلُ المغفرة)[٧]، لأن المستأهِل مُتَّخِذ الإهالة وهو ما يؤتَدَم به من السَّمْن والوَدَك.

والصفدي[٨]: حيث صحح قولهم: أبصرتُ هذا الأمر قبل حدوثه، بأن

(١) الفرقان: ٥٣

(٢) تثقيف اللسان ص ١٠١

(٣) طه: ١٨

(٤) درة الغواص ص ١٠١

(٥) النحل ٦٦

(٦) تقويم اللسان ص ٥٩

(٧) المدثر: ٥٦

(٨) تصحيح التصحيف ص ٧٣

يُقال: بَصُرتُ بهذا الأمر، معتمدا على قول الله تعالى: (بَصُرْتُ بما لم يَبْصُروا به)[١]، لأن العرب تقول أبصرت بالعين، وبَصُرت من البصيرة.

ثانيا: القراءات القرآنيّة:

وقد اعتُمِد قليلا على هذا الضابط مقارنةً بغيره من الضوابط الأخرى:

فمن ذلك تصحيح الزبيدي[٢] لقولهم: قَثّاء، بفتح القاف، بأن يُقال: قِثّاء بكسرها، والواحدة قِثّاءة، أو أن يُقال: قُثّاء بضم القاف – فيما حكي أبو على عن بعض بني أسد – معتمدا على قراءة يحيى بن وثّاب: (من بقلها وقُثّائها)[٣].

وكذلك تصحيحه[٤] لقولهم في الحَديدة التي يستعملها الذين يَدُقّون اللحم: مَسْحَدَة، بأن يُقال: مِسْحَتَة، يُقال سَحَتُّ الشيء أَسْحَتُه إذا استأصلته، معتمدا على القراءة: (فَيَسْحَتُكُمْ بعذاب) بفتح الياء والحاء[٥].

---

(١) طه : ٩٦

(٢) لحن العوام ص ١٠٧ – ١٠٨

(٣) القراءة المذكورة هي قراءة يحيى بن وثاب والأشهب في الآية ٦١ من سورة البقرة. وهي في لحن العوام بكسر القاف – وأظنه خطأ مطبعيا – والصحيح بضمها كما أثبتُّ، وهذا هو المناسب لسياق الكلام . انظر ابن جني : المحتسب ٨٧/١

(٤) لحن العوام ص ١٧٠

(٥) ما استدل به الزبيدي هو قراءة السبعة غير حمزة والكسائي وحفص، انظر أبا حيان: البحر المحيط ٢٣٧/٦ ، ويلاحظ أن ما في الكتاب هو " فَيُسْحِتَكُم " بضم الياء وكسر الحاء ، وأظنه سهوا أو خطأ ، وما أثبته هو الصحيح لمناسبته سياق الكلام .

وكذلك فَعَل مجمع اللغة العربية[١] حين رفض تخطئة بعض الباحثين لنحو قولهم:(وكانت المنفعة لهم والمستعمرين) بحجة أنه لا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفا كان أو اسما، وقولهم: إن الصواب أن يُقال: لهم وللمستعمرين، بإعادة اللام. وقد رأى المجمع أن عبارة " لهم والمستعمرين " ونحوها صحيحة، واعتمد المجمع في هذا على قراءة (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) بجر (الأرحامِ)[٢]، وذكروا أن هذه القراءة مما اعتمد عليه بعض النحاة[٣] الذين أجازوا العطف دون إعادة الجارّ.

وكذلك في رفضه[٤] تخطئة بعض الباحثين لمن يقول: يَتَوَفي، ببناء الفعل للفاعل، فهو " مُتَوَفٍّ " بصيغة اسم الفاعل، ويرى أن الصحيح: تُوُفي، ببناء الفعل لغير الفاعل، فهو مُتَوَفىً، بصيغة اسم المفعول، وقد رأى المجمع أن يَتَوَفي، ومُتَوَفٍّ جائزان أيضا، واعتمد في هذا على قراءة أبي عبد الرحمن السلمي مرفوعة إلى على بن أبي طالب (والذين يَتَوَفَّوْنَ منكم)[٥]، ببناء الفعل للفاعل، بمعنى استوفي أجله.

---

(١) القرارات المجمعية ص ٦٥

(٢) وهي قراءة حمزة للآية رقم ١ من سورة النساء. انظر الداني: التيسير في القراءات السبع ص ٧٨

(٣) هم الكوفيون، انظر ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة الثامنة والستون) ٢/٤٦٣

(٤) القرارات المجمعية ص ٢٩٢

(٥) انظر ابن جني: المحتسب ١/١٢٥

ولا يمنع من الاعتماد على هذه القراءة والتي سبقتها كونهما قراءتين شاذَّتين، لأن العلماء أجازوا الاحتجاج في اللغة بالقرآن وقراءاته كافَّة ، قال السيوطي: "كل ما ورد أنه قرئ به من القرآن جاز الاحتجاج به، سواء كان متوتراً أم آحاداً أم شاذاً"(١) .

ثالثا: الحديث الشريف:

وقد اعتمد على هذا الضابط كلٌ من:

الكسائي(٢): وذلك في تصحيحه قولهم: المَسْرَبة (شعر الصدر) بأن يقال: المَسْرُبة، بضم الراء بدلا من فتحها اعتمادا على الحديث (ومن صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان دقيق المسْرُبة)(٣).

وابن قتيبة(٤): وذلك في تصحيحه قولهم: العِرض على أنه سَلَف الرجل من آبائه وأمهاته، وأن القائل إذا قال:

شَتَمَ فلان عِرْضي إنما يريد شتم آبائي وأمهاتي وأهل بيتي، وليس كذلك، فالصحيح أن عِرض الرجل هو نفسُه، ومَن شتم عِرض رجل فإنما ذكره في نفسه بالسوء، وقد اعتمد في هذا على قول النبي صلى الله عليه وسلم في أهل الجنة: (لا يبولون ولا يتغوَّطون، إنما هو عَرَق يخرج من

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٤٨

(٢) ما تلحن فيه العامّة ص ١١٣

(٣) انظر غريب الحديث لأبى عبيد ٣/ ٢٤

(٤) أدب الكاتب ص ٢٧

أعراضهم مثل المسك)[١]. أي من أبدانهم.

والزُّبيدي[٢]: وذلك في تصحيحه قولهم: قادوم، بأن يقال: قَدوم، بلا ألف، اعتمادا على قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث (إن إبراهيم صلى الله عليه وسلم اختتن بالقَدوم)[٣].

وابن مكي الصقلي[٤]: وذلك في تصحيحه قولهم: شِذْق بالذال – لجانب الفم – بأن يقال: شِدْق بالدال غير المعجمة، اعتمادا على ما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إن أبغضكم إليَّ الثَّرثارون الـمُتَفَيْهِقون الـمُتَشَدِّقون) [٥].

والحريري[٦]: وذلك في تصحيحه قولهم: قد اصفرَّ لونه واحمرَّ خَدُّه من الخجل، بأن يقال: اصفارَّ واحمارَّ بالألف، لأنه إنما يقال: اصفرَّ واحمرَّ ونظائرهما في اللون الخالص، الذي قد تمكَّن واستقر وثبت واستمر، أما إذا كان اللون عَرَضا لسبب يزول ومعنى يحول فيقال فيه: اصفارَّ واحمارَّ بالألف كما سبق، لِيُفرَّق بين اللون الثابت والتلون العارض، وقد اعتمد الحريري في هذا على ما جاء في الحديث:

---

(١) انظر الزمخشري: الفائق في غريب الحديث ٢/٤٠٩ .

(٢) الزبيدى: لحن العوام ص ١٤٠

(٣) انظر صحيح مسلم ٤/١٨٣٩ (حديث رقم ٢٣٧٠ باب من فضائل إبراهيم الخليل صلى الله عليه و سلم)

(٤) تثقيف اللسان ص ٥٦– ٥٧

(٥) انظر ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر (شدق) ٢/٤٥٣

(٦) درة الغواص ص ٦٧

(فجعل يحمارٌّ مرةً ويصفارٌّ أخرى) [١]

وابن الجوزي[٢]: وذلك في تصحيحه قولهم: لَهَا عنِّى – إذا أعرض – يلهو، بأن يقال: لَهي، يَلْهي، يقال: لَهي عن الشيء يَلْهي عنه إذا شُغِل عنه، وقد اعتمد في هذا على ما ورد في الحديث: (إذا استأثر الله بشيء فالْهَ عنه)[٣].

والصفدي[٤]: وذلك في تصحيحه قولهم: أخطأ، لمن أتى الذنب متعمِّدا، بأن يقال: خَطِئَ، فهو خاطئ، والمصدر الخِطْء بكسر الخاء وإسكان الطاء، كما في قوله تعالى: (إن قتلهم كان خطئا كبيرا)[٥]، لأنه لا يقال أخطأ إلا لمن لم يتعمد الفعل، أو لمن اجتهد فلم يوفق للصواب، فأما المتعمد الشيء فيقال له خَطِئَ، وقد اعتمد الصفدي في هذا على ما ورد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم (إذا اجتهد الحاكم وأخطأ فله أجر)[٦] يريد اجتهد

---

(١) لم أهتد إلى الحديث الذي يحتوي على هذه العبارة، لكنَّ هناك حديثا فيه عبارة (يحمارّ ويصفارّ) ورد في صحيح البخاري ٧٧/٣، (بَاب بَيْعِ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا) رقم ٢١٩٧ وهو" حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْهَيْثَمِ حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهي عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا وَعَنْ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ قِيلَ وَمَا يَزْهُو قَالَ يَحْمَارُّ أَوْ يَصْفَارُّ " .

(٢) تقويم اللسان ص ١٨٩

(٣) انظر النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٢٨٣/٤ (لها)

(٤) تصحيح التصحيف ص ٨٧

(٥) الإسراء : ٣١

(٦) انظر صحيح البخاري ١٠٨/٩ (بَاب أَجْرِ الْحَاكِمِ إِذَا اجْتَهَدَ فَأَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ)

فلم يُصِب.

رابعا: الشعر: وهو أشهر الضوابط التي اعتمد عليها العلماء مثل:

الكسائى[١]: وذلك في تصحيحه قولهم: مَشِيتُ حتى عَيِيتُ، بأن يقال: أَعْيَيْتُ، باهمزة، اعتمادا على قول الشاعر:

تزحزحِي عنِّى يا بِرذَوْنَه *** إنَّ البراذين إذا جَرَيْنَه

مع العِتاقِ ساعةً أَعْيَيْنَه[٢].

وابن السكيت[٣]: وذلك في تصحيحه قولهم: عِرْق النِسَا، بأن يقال: عِرْق النَّسا، بفتح النون، اعتمادا على قول الشاعر :

فأنشَبَ أظفاره في النَّسا *** فقلتُ هُبِلتَ ألا تَنْتَصِرْ[٤] .

وابن قتيبة[٥]: وذلك في تصحيحه قولهم: هو أخوه بِلَبَن أمه، بأن يقال: بِلِبَانِ أُمِّه، لأن اللَّبن هو الذي يُشرب من ناقة أو شاة أو غيرهما من البهائم، وقد اعتمد ابن قتيبة في هذا على قول الأعشى:

رضيعَي لِبانِ ثَدي أُمٍّ تَقَاسَمَا *** بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ[٦]

والزبيدي[٧]: وذلك في تصحيحه قولهم: سمعنا الآذان، بمد الهمزة، بأن يقال: الأذان، على وزن فَعال، اعتمادا على قول الفرزدق:

---

(١) ما تلحن فيه العامّة ص ١٢٨

(٢) الأبيات لامرأة من العرب في لسان العرب (عيا)

(٣) إصلاح المنطق ص ١٦٤

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠٧

(٥) أدب الكاتب ص ٣١٥

(٦) البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥

(٧) الزبيدي: لحن العوام ص ٩٩

وحتى عَلا في سُورِ كلِّ مدينةٍ *** منادٍ ينادِى فوقَها بأَذَانِ [١]

وابن مكي الصقلي[٢]: وذلك في تصحيحه قولهم للذي لا زوج له: عازِب، وللمرأة: عازِبة، بأن يقال: هو عَزَب والأنثى عَزَبَة، وذلك اعتمادا على قول الشاعر:

هنيئا لأرباب البيوت بيوتُهُم *** وللعَزَبِ المسكين ما يَتَلمَّسُ[٣]

والحريري[٤]: وذلك في تصحيحه قولهم: قرأت الحواميم والطواسين، بأن يقال: قرأت آل حم وآل طس، اعتمادا على قول الكميت بن زيد في الهاشميات:

وجدنا لكم في آل حَمَ أيةً *** تأوَّلها منَّا تقيٌّ ومُعرِبُ [٥]

واللخمي[٦]: وذلك في ردّه على الزبيدي الذي خَطَّأ قولهم: اللهم صل على محمد وآله، ورأى أن الصواب أن يقال: اللهم صل على محمد وآل محمد، بإضافة لفظ آل إلى الاسم الظاهر، وليس إلى الضمير، وقد رأى اللخمي أن قولهم ذاك صحيح وليس بخطأ، معتمدا على قول الكميت:

---

(١) البيت في ديوانه ص ٦٣١، وفيه (حتى سعى) بدل (حتى علا)، وله أيضا في لسان العرب (أذن)

(٢) تثقيف اللسان ص ١٠٤

(٣) البيت لأبي الغطريف الهدّادي في شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي ١٩٣/١ .

(٤) درة الغواص ص ٥٧

(٥) البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت ص ٥٥ ، وله في لسان العرب (عرب) .

(٦) المدخل إلى تقويم اللسان ص ١٢

فأبلغ بنى الهندَينِ من آل وائلِ *** وآلَ مناة والأقاربَ آلَها[١]

فأضاف آل إلى ضمير المؤنث .

وابن الجوزي[٢]: وذلك في تصحيحه قولهم: هو بين البينين، للشيء المتوسط، بأن يقال: هو بينَ بينَ، اعتمادا على قول عبد بن الأبرص:

نحمى حقيقتنا وبعــ *** ضُ القومِ يَسقطُ بينَ بينَا[٣]

والصفدي[٤]: وذلك في تصحيحه قولهم: ابدأ به أوّلا، بأن يقال: ابدأ به أوّلُ بالضم، اعتمادا على قول معن بن أوس:

لعَمرُكَ ما أدري وإنِّي لأوجَلُ *** على أيِّنا تعدو المنيّةُ أَوَّلُ[٥] .

ومجمع اللغة العربية[٦]: وذلك في إجازته قولهم: الجيل، بمعنى: أهل الزمان الواحد، مع كون الأصل في استعماله أن يكون معناه: الصِّنف من الناس، وقد اعتمد المجمع في هذا على قول المتنبي: وإنما نحن في جيل سواسية[٧].

---

(١) البيت في ديوانه ص ٢٨٣ (وفيه فأبلغ بني هند بن بكر بن وائل)، وللكميت أيضا في شرح أدب الكاتب للبطليوسي ص ٣٨

(٢) تقويم اللسان ص ٨٢

(٣) البيت في ديوانه ص ١١٨، وله في لسان العرب (بين).

(٤) تصحيح التصحيف ص ٧٦

(٥) البيت في ديوانه ص ٩٣، وله في لسان العرب (وجل)

(٦) القرارات المجمعية ص ٢٥

(٧) هذا صدر البيت، وعجزه: شر على الحر من سقم على البدن، والبيت في ديوانه ٣٤١/٤

خامسا: المرويّات النثريّة:

وقد اعتمد على هذا الضابط كلٌ مِن:

ابن قتيبة[١]: وذلك في تصحيحه قولهم: الحِشْمَة، في معنى الاستحياء، بأن تقال: في معنى الغَضَب، وقد اعتمد ابن قتيبة في هذا على قول بعض فصحاء العرب : إنَّ ذلك لــمِّمَا يُحْشِمُ بني فلان. أي يغضبهم.

والزبيدى[٢]: وذلك في تصحيحه قولهم: مُوسٌ، للحديدة التي يُقطع بها ويُحلَق، بأن يقال: هذه مُوسَى، اعتمادا على قول بعض الأعراب في حكاية له: بموسَى خَذِمةٍ، في جَذُورٍ سَنِمَةٍ، في غَداةٍ شَبِمةٍ، والشبمة: الباردة.

وابن مكي الصقلي[٣]: وذلك في تصحيحه قولهم: خَمَّمْتُ على كذا، أي قَدَّرت، وعرفت الشيء بالتخميم ، بأن يقال: خَمَّنْتُ، وبالتَّخْمين بالنون، اعتمادا على قولهم في المثل: قُلْه تخمينا وإنْ لم تعلمْه يقينا[٤].

والحريري[٥]: وذلك في تصحيحه قولهم: أَرْحِية وأَقْفِية في جمع رحًى وقفًا بأن يقال فيهما: أرْحاء، وأقْفاء، اعتمادا على قول أعرابي ذمَّ قوما: أولئك قومٌ سُلِخَتْ أقفاؤهم بالهجاء، ودُبِغت جلودهم باللؤم.

---

(١) أدب الكاتب ص ١٩

(٢) الزبيدي: لحن العوام ص ١٢٤-١٢٥

(٣) تثقيف اللسان ص ٩٦

(٤) لم أهتد إلى هذا المثل

(٥) درة الغواص ص ٩٧-٩٨

والصفدي[١]: وذلك في تصحيحه قولهم: هذا دَرَنٌ، لمـــَا نتأ في بدن الإنسان وسائر جسمه بسبب علة أو مهنة، بأن يقال ذلك في أي وَسَخ يعلو الجسم وغيره، اعتمادا على قولهم في المثل: لا دَرَنَكِ أَنْقَيْتِ ولا ماءَكِ أَبْقَيْتِ)[٢].

سادسا: المعنى المعجمي:

وقد اعتمد على هذا الضابط كلٌ مِن:

الكسائي[٣]: وذلك في تصحيحه قولهم: علَيَّ ثيابٌ جُدَدٌ – بضم الجيم وفتح الدال الأولى – بأن يقال: علَيَّ ثيابٌ جُدُدٌ بضمهما، لأن المعنى المعجمي لكلمة الجُدَد بفتح الدال هي الجبال.

وابن قتيبة[٤]: وذلك في تصحيحه قولهم: القافلة، على أنها الرُّفقة في السفر ذاهبةً كانت أو راجعة، بأن تقال إذا كانت راجعة من السفر فحسب، لأن المعنى المعجمي لقَفَلَ هو رَجَعَ، يُقال: قَفَلَتْ فهي قافلة أي راجعة ، وقفل الجند من مَبْعَثِهم أي رجعوا.

والزبيدي[٥]: وذلك في تصحيحه قولهم: بَلاط، للبيت المـــُحَسَّن البناء، بأن يقال ذلك للحجارة المفروشة على الأرض، لأن هذا هو المعنى المعجمي للكلمة، كما روَى أيضا عن الأصمعي أن البلاط هو الأرض

(١) تصحيح التحريف ص ٢٥٨

(٢) لم أهتد إلى هذا المثل

(٣) ما تلحن فيه العامّة ص ١٢٦- ١٢٧

(٤) أدب الكاتب ص ٢٠

(٥) الزبيدي: لحن العوام ص ٢٣١

الملساء، وهو معنى قريب من المعنى الأول.

وابن مكي[١]: وذلك في تصحيحه قولهم: حَشِيش، للكلأ الأخضر، بأن يقال ذلك للكلأ اليابس، لأن هذا هو المعنى المعجمي للكلمة، فإذا أرادوا الكلأ الأخضر قالوا: الرُّطْب والخَلَي.

والحريري[٢]: وذلك في تصحيحه قولهم: القَيْنَة، للمُغَنِّية خاصة، بأن تقال في معنى الأَمَة، مغنيةً كانت أو غير مغنية، لأن هذا هو المعنى المعجمي لها.

وابن الجوزي[٣]: وذلك في تصحيحه قولهم: يَقْطِين، للقَرْع وحده، بأن يقال ذلك لكل شَجَر يُبسَط على الأرض ولا يقوم على ساق، كالقرع والقِثَّاء والبِطِّيخ ونحو ذلك، لأن هذا هو المعنى المعجمي له.

سابعا: القياس اللغوي:

ومنه نوعان: القياس الصرفي، والقياس النحوي.

أ. القياس الصرفي: وقد اعتمد عليه كلٌ من:

الكسائي: وذلك في تصحيحه قولهم: هذه امرأة جميلة بالتاء، بأن يقال: هذه امرأة جميل دون تاء، لأن كل ما كان من الصفات على وزن "فَعِيل" والموصوف مذكور فإن التاء تُحذَف منه[٤].

---

(١) تثقيف اللسان ص ١٩٧

(٢) درة الغواص ص ٢٢٧-٢٢٨

(٣) تقويم اللسان ص ١٨٩

(٤) ما تلحن فيه العامّة ص ١٢٢

والزبيدي[١]: وذلك في تصحيحه قولهم: نَبْلَة لواحدة النَّبْل، بأن يقال: سَهْم وقِدْح، لأن النبل عند العرب جمع لا واحد له من لفظه، مثل الخيل والغنم، كما أن واحد الخيل فرس .

وابن مكي الصقلي[٢]: وذلك في تصحيحه قولهم: نَشَّاء لصانع السفن، بأن يقال: مُنْشِئ، لأنه من أنشأ.

والحريري[٣]: وذلك في تصحيحه قولهم: بِرَّ والدَك بكسر الباء، وشُمَّ يدك بضم الشين، في الأمر بالبِرِّ والشَّمّ، بأن يقال: بَرَّ وشَمَّ بالفتح فيهما لأنهما مفتوحان في قولك يَبَرُّ ويَشَمُّ، فقياس هذا الباب أن حركة أول فعل الأمر من جنس حركة ثانى الفعل المضارع إذا كان متحركا.

وابن الجوزي[٤]: وذلك في تصحيحه قولهم: هو الإِبِط بكسر الباء، بأن يقال: الإبْط بسكون الباء، لأنه لم يأتِ في الكلام شيء على فِعِل إلا إِبِل وإِطِل وهي الخاصرة، وحِبِر وهي صُفرة الأسنان، وفي الصفات امرأة بِلِز وهي السمينة، وأتان إِبِد، وهي التي تلد كل عام.

والصفدي[٥]: وذلك في تصحيحه قولهم: أَلْجُم في جمع لِجام، بأن يقال: لُجُم، لأن أَفْعُل لا يكون جمعا لفِعال إلا أن يكون مؤنثا، نحو لِسان وألسُن .

---

(١) الزبيدي: لحن العوام ص ١٥٥-١٥٦

(٢) تثقيف اللسان ص ١٦٧

(٣) درة الغواص ص ٧٨

(٤) تقويم اللسان ص ٦٥

(٥) تصحيح التصحيف ص ١٢٤

ومجمع اللغة العربية[1]: حيث أجاز قولهم: جرى وراءه، وبالكاد أدركه، لأنه ما دام في اللغة كلمة " كَؤُود "، وهي فَعُول من الثلاثي، فلابد أن يكون الفعل الثلاثي "كَأَد "، بمعنى شَقَّ وصعب، وهذا يستلزم وجود المصدر وهو الكَأْد، وإذن يصح هذا الأسلوب، على أن الألف مسهلة من الهمزة.

ب. القياس النحوي: وقد اعتمد عليه كلٌ مِن:

الزبيدي[2]: وذلك في تصحيحه قولهم: ما أبيضَ هذا الثوبَ، وما أعورَ هذا الفرسَ في التعجب من الألوان والعاهات، بأن يقال: ما أحسنَ بياضَ هذا الثوبَ، وما أقبحَ عَوَرَ هذا الفرسَ، لأن العرب لم تَبْنِ أفعل التعجب إلا من الفعل الثلاثي الذي خصَّته بذلك لخِفَّته .

وابن مكي [3]: وذلك في تصحيحه قولهم: نَعَمْ مكان بَلَى، وبَلَى مكان نَعَمْ، وعدم تفرقتهم بينهما في الاستعمال، بأنه إذا كان السؤال مثبتا كان جوابه بـــ نَعَم، ولا يجوز ها هنا بلى. قال الله تعالى: (فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم)[4]. وإذا كان السؤال منفيا كان الجواب بـــ بلى، ولا يجوز ها هنا نعم، قال الله تعالى: (ألست بربكم قالوا بلى)[5] .

---

(١) القرارات المجمعية ص ٨

(٢) الزبيدي: لحن العوام ص ٢٥٤

(٣) تثقيف اللسان ص ١٩٩

(٤) الأعراف: ٤٤

(٥) الأعراف: ١٧٢

والحريري[١]: وذلك في تصحيحه قولهم: لا أكلمُه قَطُّ، بأن يقـــال: ما كلمته قَطُّ، ولا أكلمه أبدًا؛ لأن العرب تستعمل لفظة قَطُّ فيما مضى من الزمان، كما تستعمل لفظة أبدًا فيما يستقبل منه.

والصفدي[٢]: وذلك في تصحيحه قولهم: اجتمع فلان مع فلان، بأن يقال: اجتمع فلان وفلان؛ لأن اجتمع على وزن افتعل – ونحوه اختصم واقتتل — ووزن افتعل يقتضى وقوع الفعل من أكثر من واحد، ومتى أسند الفعل إلى أحد الفاعلين لزم أن يُعطف عليه الآخر بالواو لا غير، ومثل ذلك ما كان أيضا على وزن "تفاعل" مثل تخاصم وتقاتل .

ومجمع اللغة العربية[٣]: وذلك في رده على مَن خَطَّأَ مثل قولهم: "ليس المستعمرون جادين في الجلاء عن البلاد، بل هازلين" ويرون أن الصواب قولهم: بل هازلون، وحجتهم في ذلك أن بل هنا للإضراب بعد النفي، وحق ما بعدها أن يكون مثبتا في المعنى، ولذلك لا يجوز نصب (هازلين) بالعطف على (جادين)، لأن النفي انتقض في المعنى، ولذلك تُرفع (هازلون). وقد رأى المجمع أن اشتراط عدم انتقاض النفي لصحة العطف هو في (ما) الحجازية، أما (ليس) فلا يُشترط في العطف على خبرها ألا ينتقض النفي. وبناء عليه فالتعبير بنصب (هازلين) صحيح، وهذا رأى جمهور النحاة، ويخالف في هذا بعض النحويين فيجعل ليس مثل ما.

---

(١) درة الغواص ص ٥٥

(٢) تصحيح التصحيف ص ٨٤

(٣) القرارات المجمعية ص ٥٩

ثامنا: العقيدة الإسلامية:

وقد اعتمد عليها الزبيدي في حكمه بالخطأ على قولهم: هو الله الأزليُّ قبل خلقه، وقولهم: لم يزل واحدا في أزليَّته، وقولهم: كان هذا في الأَزَل، إذ يريدون المعنى الذي في قولهم: لم يزل عالما. ورأى أن هذا لا أصل له في كلام العرب، ولا يصح في اشتقاق ولا تصريف، وقد أولع بالخطأ في هذا أهل الكلام والمدَّعون لحدود المنطق، حتى غرَّ ذلك جماعة من الخطباء فأدخلوه في خطبهم، وقد علل لهذا الرأي بأصل من أصول العقيدة الإسلامية؛ وهو أنه لا يجوز لأحد أن يصف الله عز وجل بغير ما وصف به نفسه في محكم وحيه، أو ما ثبت به الخبر عن رسـول صلى الله عليه وسلم، ولو صحَّت الكلمة في الاشتقاق وتمكنت من التصريف[١]

الاعتماد على أكثر من ضابط في الموضع الواحد

لقد بلغ الاحتياط ببعض العلماء مبلغا كبيرا، فكان يعتمد على ضابطين أو أكثر في الموضع الواحد.

فمن أمثلة الاعتماد على ضابطين : ما فعله ابن مكي[٢] في تصحيحه قولهم: صُمَّت أُذناه، بالبناء لغير الفاعل، بأن يقال: صَمَّت بفتح الصاد، يُقال: صَمَّ الرجلُ يَصَمُّ صَمَمًا وأصَمَّه اللهُ، وقد اعتمد في هذا على ضابطين هما القرآن؛ وذلك في قوله تعالى: (فَعَمُوا وصَمُّوا)[٣]، والنثر وذلك في قولهم

(١) الزبيدي: لحن العوام ص ٦٩

(٢) تثقيف اللسان ص ١٥٠

(٣) المائدة: ٧١

في المثل: " صَمَّتْ حَصَاةٌ بِدَمٍ"[١] ، يريدون كثرة الدم، فلو وقع فيه حصاة لم يُسمع لها صوت.

ومن أمثلة الاعتماد على ثلاثة ضوابط: ما فعله الحريري[٢] في تصحيحه قولهم: الحوامِلُ تَطْلُقْنَ، والحوادِثُ تَطْرُقْنَ، بأن يقال: يَطْلُقْنَ، ويَطْرُقْنَ بالياء بدل التاء، وقد اعتمد في هذا على ثلاثة ضوابط هي القرآن؛ وذلك في قوله تعالى: (تكاد السموات يتفطرن منه)[٣]، وكلام العرب؛ وذلك في قولهم: الغواني يمزحن والنوق يسرحن، والقياس النحوي؛ وذلك أن الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة – في الكلام عن الغائب – يبدأ بالياء لا بالتاء.

ومن أمثلة الاعتماد على أربعة ضوابط: ما فعله مجمع اللغة العربية[٤] حين رفض تخطئة بعض الباحثين لنحو قولهم: (وكانت المنفعة لهم والمستعمرين) بحجة أنه لا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفا كان أو اسما، وقولهم – بناء على ذلك – إن الصواب أن يُقال: لهم وللمستعمرين، بإعادة اللام. وقد رأى المجمع أن عبارة " لهم والمستعمرين "ونحوها صحيحة، وقد اعتمد المجمع في هذا على أربعة ضوابط

(١) انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ٣٤٦ (باب الإسراف في القتل وكثرة الدماء)

(٢) درة الغواص ص ١٧٤-١٧٥

(٣) مريم : ٩٠

(٤) القرارات المجمعية ص ٦٥

هي: القرآن؛ وذلك في قوله تعالى: (... وكفر به والمسجدِ الحرام)[١] بعطف (المسجد) على الهاء في (به)، والقراءات القرآنية؛ وذلك في قراءة (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) بجر (الأرحام)[٢] عطفا على الهاء في (به)، والشعر؛ وذلك في قول الشاعر:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا *** فاذهب فما بك والأيامِ من عجب [٣]

بعطف الأيام على الكاف في (بك)، والقياس النحوي؛ وذلك أن فريقًا من النحويين أجاز العطف دون إعادة الخافض، واستدلوا على ذلك بشواهد عديدة [٤] .

عدم الاعتماد على أيّة ضوابط:

لا شك أن اعتماد العلماء على تلك الضوابط – كما رأينا – أمر من الأمور التي يتطلبها المنهج العلمي في البحث، هذا المنهج الذي يحتكم الباحث فيه إلى الدليل لكي يتسم عمله بالمنطق والإقناع، وما كل ضابط من هذه الضوابط إلا دليل قد قام عليه الحكم بالخطأ والصواب.

ولكنَّ هذا لا يعنى أنهم جميعا اعتمدوا على هذه الضوابط ؛ فقد

(١) البقرة : ٢١٧

(٢) وهي قراءة حمزة للآية رقم ١ من سورة النساء. انظر الداني: التيسير في القراءات السبع ص ٧٨

(٣) البيت بلا نسبه في الإنصاف لابن الأنباري ٢/٤٦٣، وكتاب سيبويه ٢/٣٩٢

(٤) هم الكوفيون ، انظر ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة الثامنة والستون) ٢/٤٦٣

تفاوتوا في هذا الأمر، وإنْ كان الزُّبَيدي قد تميز عنهم بصورة واضحة؛ إذ وردت عنده الضوابط الثمانية، وهو ما لم يحدث مع غيره ممن نقلت عنهم، هذه واحدة، والأخرى أن هؤلاء العلماء لم يعتمدوا دائما على هذه الضوابط، فقد كانوا في بعض المواضع يرسلون كلامهم إرسالا، وذلك لسببين – فيما أرى – الأول: اعتمادهم على ثقافتهم اللغوية، والآخر: اطمئنانهم إلى ثقة القارئ في صحة ما يقولونه، فإنَّ ما يقولونه له أصل في اللغة الفصيحة ، لا سيما وقد أَرَوْه الدليل على ذلك من خلال الضوابط التي صرَّحوا بالاعتماد عليها في المواضع الأخرى، والتي عرضنا لها في الصفحات السابقة . ومن هذه العبارات المرسَلة:

قول الكسائي: "هو الكَتَّان بفتح الكاف"(١). وقوله أيضا: "وتقول: دَمَعَت عيني، بفتح الميم"(٢)

وقول ابن قتيبة: "هي الرَّباعِيَة للسِّن، ولا يقال رَباعِيَّة " (٣). وقوله أيضا: "وهي لِثَةُ الرجل لما حول أسنانه، جمعها لِثات مكسورة اللام مخففة، ولا يقال لِثَّةٌ " (٤).

وقول الزبيدى: "ويقولون: يوم مَهُول ... والصواب هائل؛ يوم هائل وأمر هائل، يُقال هالنى الشيء هَوْلا فهو هائل"(٥)، وقوله أيضا: "ويقولون

(١) ما تلحن فيه العامّة ص ١٣٥

(٢) المصدر نفسه والصفحة

(٣) أدب الكاتب ص ٢٩٢

(٤) المصدر نفسه ص ٢٩٣

(٥) الزبيدي: لحن العوام ص ١٩٢

أسدلْتُ عليه السِّتر والصواب سَدَلْتُه"[١].

وقول ابن مكي: "يقولون: نَعَقَ الغُراب، والصواب نَغَقَ بالغين معجمة "[٢]. وقوله أيضا: "ويقولون فَقَعْتُ عين الرجل، وهو مفقوع العين، والصواب فقأت عينه وهو مفقوء العين"[٣]

وقول ابن الجوزي: "وتقول: جاءت المرأة بتوأمَين، ولا تقولُ توأم، إنما التوأم أحدهما"[٤].

******

(١) المصدر نفسه ص ٢٥٩

(٢) تثقيف اللسان ص ٧٠

(٣) المصدر نفسه ص ٧٤

(٤) تقويم اللسان ص ٨٦

المبحث الثالث : المستوى الصوابي أو مقياس الصواب اللغوي:

لقد اعتمد علماؤنا — من القدماء ومن وافقهم من المحدثين – على عدد من الأسس في تصويبهم اللَّحن الذي وقع في لغة بعض العامّة والخاصّة وقد سَمَّيتها (الضوابط)، وهي تسمية تبدو أقرب إلى السياق اللغوي التراثي الذي عمل فيه هؤلاء العلماء. أما المحدثون من اللغويين فقد عبَّروا عن ذلك بعبارات أو مصطلحات أخرى مثل : المستوى الصوابي، ومقياس الصواب اللغوي.

أولا: مفهومه عند اللغويين المحدثين من الغربيين:

ذهب أدولف نورين Odolf Noreen إلى وجود ثلاثة مذاهب في تحديد مقاييس الصواب اللغوي هي: المذهب الأدبيّ التاريخيّ، والمذهب الطبيعي التاريخيّ، والمذهب المنطقيّ. فمقياس الصواب بحسب المذهب الأول هو الاتفاق بين ما يقوله الفرد والاستعمال اللغوي للكُتَّاب والشعراء في عصر خاص، تعيينُ بدايته ونهايته أمرٌ اعتباطيّ بحت. ويقوم المذهب الثاني الطبيعيّ التاريخيّ على أساس ما ساد في القرن التاسع عشر من أن اللغة كائن طبيعيٌّ حيٌّ تتطور وترقى في حرية خالصة، لذلك فإن أيَّة محاولة لتقييد المتكلم بصواب أو خطأ تؤدى حتما إلى إفساد هذا التطور نحو الكمال اللغوي، وهو يرى أن لهذا المذهب حتى اليوم أنصارا يتركون تحديد الصواب والخطأ اللغويَّين، لأنهما في نظرهم من الأمور الاعتبارية البحتة، فليس في اللغة خطأ أو صواب. وقد رد على ذلك بأن مثل هذا المذهب لو تُرِك لشأنه لأدَّى إلى انهيار الوسائل التعبيرية اللغوية لدى الإنسان . أما المذهب الثالث

وهو المذهب المنطقيّ فيراه نورين هو المذهب الصحيح المعقول، ولذلك أسماه بهذا الاسم، فأصح التعبيرات لديه هو التعبير الذي يمكن للسامع إدراكه وفهمه في دقة وسرعة،كما يمكن للمتكلم في الوقت نفسه النطق به في سهولة، وبلا تعنُّت أو تكلُّف(١).

وعرَّفه سايسى Sayse بأنه " تَعَوُّد المتكلمين على العبارة واستعمالهم لها استعمالا مطَّردا، وإن ما يصح أن يطلَق عليه صواب نحوى هو ما يؤيده السلوك اللغوي لمتكلمي اللغة "(٢) .

ورأى سوِيت Sweet " أن ما يؤيده الاستعمال العام لمتكلمي لغة من اللغات هو ما يصح أن يطلق عليه اسم الصواب اللغوي" (٣) .

وهو قريب من قول ميدفج Medvig: "إن الاستعمال اللغوي لا يمكن أن يكون خطأ، ما دام معتَرَفا به اعترافا عاما"(٤) .

كما ذكر أوتو جسبرسن Otto Jesoersen أن الصواب اللغوي هو " الكلام المتَّفق مع ما يتطلَّبه العرف اللغوي للجماعة اللغويّة التي ينتمي إليها المتكلم "(٥) .

---

(١) انظر اللغة بين الفرد والمجتمع لـــ أوتو جسبرسن، ترجمة د. عبد الرحمن أيوب ، ص ٩٩- ١٠١

(٢) السابق ص ١٢٤

(٣) السابق والصفحة

(٤) السابق والصفحة

(٥) السابق ص ١٣٣

ثانيا: مفهومه عند اللغويّين المُحدَثين من العرب:

اختلف اللغويّون المحدثون في حديثهم عن المستوى الصوابي، فمنهم من نظر إليه في دراسة القدماء للغة العربية، ومنهم من نظر إليه في اللغة بوجه عام. فمن الفريق الأول د. عبد العزيز مطر، الذي رأى أن القدماء لم يتفقوا على مقياس محدد، يقوم على أساسه الحكم بالخطأ والصواب ، فمنهم من تشدد بالوقوف عند ما سُمع، وعدم الاعتراف إلا بالأفصح، ورأى ما عداه خطأ، ومنهم من تساهل فرأى أنَّ من تكَّلم بلهجة من لهجات العرب، أو قاس عليها ولو كانت نادرة أو رديئة، فهو مصيب غير مخطئ(١) . كما رأى أيضا أنه إذا كان تحديد هذا المستوى الصوابي ضروريا في كل لغة وكل ظاهرة من الظواهر الإنسانية، فهو أكثر ضرورة بالنسبة لكتب اللحن التي ندرسها، إذ إن كثيرا من مسائل الخلاف بين اللغويين في تحديد الخطأ والصواب سببها الاختلاف في تحديد المستوى الصوابي (٢)

وأما الثاني من هذا الفريق فهو د. أحمد مختار عمر، حيث ذكر أن مقاييس الصواب والخطأ اللغويَّين التي اعتمد عليها اللغويون العرب هي نفسها المقاييس اللغويّة أو المصادر اللغويّة التي اعتمدوا عليها في جمع مادة اللغة العربيّة الفصيحة بأصواتها وصرفها ونحوها ومعجمها، وهي القرآن، والقراءات، والحديث، والشعر العربي ، والنثر العربي(٣).

---

(١) انظر لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٤٧

(٢)السابق ص ٤٣

(٣) انظر العربية الصحيحة ص ٣٤-٣٨

ومن هذا الفريق أيضا د. محمد أبو الرب الذي رأى أن مقياس الصواب والخطأ اللغويَّين الذي اعتمده اللغويُّون العرب الأوائل هو متحدث اللغة الأصليّ، وهذا المقياس هو عينه الذي اعتمدته المدارس اللسانية الوصفيّة الحديثة، على رأسها المدرسة التحويلية التوليدية (المعرفية)، ولذلك لا يرى خلافا حقيقيّا بين المنهجين في تحديد ذلك المقياس فكلاهما منهج وصفي، والفرق أن منهج اللغويين العرب القدماء بدأ وصفيا وانتهى معياريا، خاصة لدى المتأخرين حتى يومنا هذا، ولذلك أسباب دعت إليه أيضا، من أهمها غياب الناطق الأصلي باللغة [1] .

وأما الفريق الآخر فمنه د. تمام حسان الذي عرّف المستوى الصوابي بأنه: "معيار لغوى يرضَى عن الصواب، ويرفض الخطأ في الاستعمال، وهو كالصوغ القياسي، لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويَّين، وإنما هو مقياس اجتماعيّ يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويَرجِع الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال"[2]. كما رأى أيضا أن هذا " المستوى الصوابي لا يوجد في اللغة فحسب، وإنما يوجد في كل شؤون الثقافة بالمعنى الأعم، أي بالمعنى الأنثروبولوجي الذي يشمل العادات والتقاليد واللغة والدين والملابس والمساكن ، ومن ثَمَّ لا يمكن أن يقال : إن المستوى الصوابي فكرة من منهج اللغة، ولكن يقال إنه مقياس اجتماعي عام، يرمقه الفرد بشيء من المهابة

(١) انظر الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي ص ٨٧

(٢) د. تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٧٢

والاحترام ، ويحرسه المجتمع بأسلحة أقلها النقد الاجتماعي اللاذع"[١]

وأما الثاني من هذا الفريق فهو د. عبد الصبور شاهين الذي ذكر أن "الصواب اللغوي مرتبط أشد الارتباط بالصورة التي يرتضيها المجتمع للغة، وإن الخطأ اللغوي هو نقيض هذه الصورة؛ لأن المجتمع هو الذي يملك اللغة، وليست اللغة هي التي تحكم المجتمع "[٢] . كما ذكر أن الأساس الذي تُبنَى عليه فكرة مقاييس الصواب والخطأ في اللغة ذو مستويين؛ الأول: مستوى الصواب النحوي، وهو الذي تفرضه القواعد النحوية الصارمة، والثاني مستوى الصواب اللغوي، وهو المستوى الذي يتصل باللغة الحية المتحركة المتطورة، التي تؤثر في المجتمع وتتأثر به ، وهذا المستوى لا يناقض المستوى الأول، ولكنه يتوسَّع في تطبيق قاعدة ما أو إهمال أخرى، بما يتواءم مع الحاجات اللغوية لهذا المجتمع[٣]

المستوى الصوابي في الكلام العادي يختلف عنه في اللغة العلميّة أو الأدبيّة

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن لغة الكلام العادي تفرض على المتكلم سمات خاصة من التعبير أكثر مما تفرضه اللغة العلميّة أو الأدبيّة، وذلك أنَّ لغة العلم والأدب تسمح لمن يستعملها بحرية خلق المصطلحات والتعبيرات التي تمكنه من الإفهام والتأثير فيمن حوله، ومن هنا اختلف طابع المستوى

(١) السابق والصفحة

(٢) انظر في علم اللغة العام ص ٢٣١-٢٣٢

(٣) انظر في علم اللغة العام ص ٢٣٦-٢٣٧

الصوابي في لغة الكلام عنه في لغة العلم والأدب[١].

ومن أجل ذلك يوجد فرق واضح بين استخدام الفرد للُّغة في ظروف عامة مشتركة بين أفراد المجتمع اللغوي، واستخدام الشاعر أو القصَّاص أو الأديب للُّغة، ففي الحالة الأولى يوجد معيار محدد يمكن لكل فرد أن يقيس عليه تعبيراته الفرديّة، أما في الحالة الأخرى فالأمر مختلف تماما؛ إذ إن اللغة فيها تُستخدم استخدامَ اختيارٍ وتعمُّد، ثم هي من جهة أخرى تُستخدم استخداما جماليّا، فالمتكلم حينئذ يريد أن يجسد الجمال بالكلمات كما يفعل الرسَّام بالألوان، والموسيقِيّ بالنغمات[٢].

لكل لغة بل لكل لهجة مستواها الصوابي الخاصّ

كما يرى هؤلاء المحدثون أيضا أن لكل لغة، بل لكل لهجة، مستواها الصوابي الخاص، ومن ثَمَّ فلابد لمن يريد التكلم بلغةٍ غير لغته، أو بلهجةٍ غير لهجته أن يراعى مطابقة جميع عناصر مستواها الصوابي من أصوات ومفردات وصيغ وجمل ونبر وتنغيم وإشارات باليدين والوجه في أثناء الكلام[٣].

وتتميز اللُّغة العربية المشتركة عن اللهجات بأن مستواها الصوابي أكثر اتساعا وتشعبا، ذلك أن معرفته تتطلب إلماما كبيرا بثقافة أصحاب هذه اللغة – أعنى العرب – وتاريخهم وإسلامهم وفلسفتهم، وثقافتهم، وطرز بنائهم وغير ذلك، فلا شك أن ذلك كله يتعاون في فهم المستوى الصوابي بعناصره

(١) انظر د. تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٦٤

(٢) انظر د. تمام حسان (نقلا عن الكتاب الفرنسي شارل بالى): السابق والصفحة

(٣) انظر د. تمام حسان: السابق ص ٦٥

المختلفة اللغويّة والاجتماعيّة والجماليّة، التي تتجه إلى دراسة الكلام العربيّ على اختلاف أشكاله وأنواعه[١].

كيف يُراعَى المستوى الصوابي؟

يرى د. تمام حسان أن مراعاة المستوى الصوابي الذي نتحدث عنه لا تتم إلا بوجود عنصرين مهمين في كل سلوك لغوىّ، أحدهما: عنصر الوضوح الذي يسد الحاجة اللغويّة أو المعنى الوظيفي، والآخر: عنصر المطابقة الذي يسد الحاجة الاجتماعيّة أو المعنى الاجتماعيّ. فإذا كان هذا السلوك اللغوي نصا أدبيّا زاد على العنصرين السابقين عنصر ثالث هو عنصر الجمال، الذي يسد به النص الحاجة الجماليّة أو الفنيّة، وبهذا يتضح الفرق بين الأدب والكلام العادي، وبه أيضا يُفَرَّق بين الناقد الأدبيّ والباحث اللغوي، فالأول يبحث عن الجمال بمنهج ذاتيّ، وهو ينظر في النص فيسجل انفعاله به، والآخر يبحث عن الصواب بمنهج موضوعيّ، وهو ينظر في النص فيسجل الظاهرة اللغويّة التي يجدها فيه[٢]

وهكذا أستطيع القول إن المستوى الصوابي عند معظم اللغويين المحدثين يتلخص في أمر واحد، هو العُرف اللغوي للمجتمع، وهذا العُرف يختلف باختلاف اللغات، بل باختلاف اللهجات داخل اللغة الواحدة، وهذا العُرف أيضا يشترك في تكوينه كل الخصائص الأخرى لهذا المجتمع؛ الاجتماعيّة والثقافيّة والدينيّة ... إلخ. وإننا إذا أردنا أن نطبق هذا المقياس على العربيّة فإننا لن نجد مستوى صوابيّا واحدا،

(١) السابق ص ٦٨

(٢) السابق ص ٦٣-٦٤

بل مستويات كثيرة بعدد المجتمعات ولهجاتها وخصائصها الإنسانيّة، وهذا — بلا شك —أمر يصعب تحقيقه إذا أردنا استعمال لغة واحدة مشتركة، وأردنا تمييز الخطأ من الصحيح فيها.

وعلى أية حال، فإن التوفيق بين موقف المحافظين الذين حكَّموا تلك الضوابط، وموقف اللغويين المحدثين الذين قالوا بالمقياس الصوابي يمكن أن يتحقق بالنظر إلى اللغة العربيّة في مستويين، أحدهما مستوى الكلام العادي أو كلام العامَّة، والآخر مستوى اللغة الأدبيّة أو الرسميّة أو المشتركة، فالأول نتعامل فيه مع اللغة بذلك المقياس الصوابي الذي عرفناه، إذ لا يؤثر كثيرا في هذا المستوى الخروج عن بعض الأقيسة اللغويّة للعربيّة، ما دام المتكلمون يفهم بعضهم بعضا، وذلك بما يتواءم مع العرف اللغوي المتفق عليه في كل مجتمع من المجتمعات العربيّة وفي أيّة لهجة من لهجاتها. أما المستوى الآخر وهو مستوى اللغة الأدبيّة فأرى أنه لابد فيه من الالتزام الواعي بأصول اللغة العربية الفصيحة التي عبَّرت عنها تلك الضوابط الثمانية، لأن الانحراف عنها أو عدم الاكتراث بها سوف يشوِّه العربية الفصيحة شيئا فشيئا، حتى نجد أنفسنا في وقت من الأوقات لا نستطيع فهم القرآن أو السنة أو التراث العربي بوجه عام، وهذا أمر غاية في الخطر. وأمرٌ آخر لا يقل خطرا عنه ؛ أن المجتمعات العربية ستزيد الهوة بينها، حتى نجد أنفسنا أيضا في وقت من الأوقات لا يفهم بعضنا بعضا؛ فالعربية الفصيحة هي الخيط الرابط بيننا، ولا نريد لهذا الخيط أن ينقطع بحال من الأحوال، فينبغي إذن لهذين السببين أن نستمسك بكل ما من شأنه الحفاظ على هذه اللغة الأدبيّة المشتركة، وإن

سُمِح ببعض الخروج اليسير فأرى أن يكون ذلك عن طريق المجامع اللغوية التي تنظم العمل في هذا الشأن وفق المعايير والأسس اللغوية الصحيحة؛ كالاشتقاق والقياس والنحت التعريب وغير ذلك، بشرط أن يطَّلع مستخدمو هذه اللغة الأدبيّة على النتائج التي تخرج بها هذه المجامع، حتى يكون هناك اتفاق يحقق الوحدة اللغوية الفصيحة لهذه المجتمعات، وهو ما نصبو إليه جميعا.

المبحث الرابع: علاقة اللّحن بالتطوّر اللغوي

عرضت من خلال المبحثين السابقين لضوابط التصحيح اللغوي للَّحن وللمستوى الصوابي، وفي هذا المبحث أعرض سريعا لوجهة نظر أخرى، تتمثل في هؤلاء اللغويّين المحدثين الذين لم يُعنَوا بالبحث عن تلك الضوابط أو الأسس ، وإنما نظروا إلى هذا اللحن نظرة وصفيّة – كما يحبون أن يسموها – فرأوه أمرا واقعا في اللغة وحاولوا تفسيره، فكان التطور اللغوي عندهم من أهم أسبابه، هذا التطور الذي يصيب الظواهر الاجتماعيّة كلها واللغة واحدة منها.

وعلى ذلك " فاللغة عند هؤلاء ليست ساكنة، فهي في تغير مستمر، في أصواتها وتراكيبها وعناصرها النحويّة ومعانيها"[١]. وهي عندهم أيضا "مثل الكائن الحيّ تخضع لما يخضع له الكائن الحيّ في نشأته ونموِّه وتطوّره"[٢]. وهم يرون أنَّ أصحاب اللغة "مهما أجادوا في وضع معجماتها، وتحديد ألفاظها ومدلولاتها، وضبط أصواتها وقواعدها، ومهما أجهدوا أنفسهم في إتقان تعليمها للأطفال قراءة وكتابة ونطقا، وفي وضع طرق ثابتة سليمة يسير عليها المعلمون بهذا الصدد، ومهما بذلوا من قوة في محاربة ما يطرأ عليها من لحن وخطأ وتحريف، فإنها لا تلبث أن تحطِّم هذه الأغلال، وتسير في السبيل التي تريدها أن تسير فيها سننُ التطور والارتقاء الطبيعيَّين"[٣]

---

(١) ماجد الصايغ: الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة العربية ص ٣٤

(٢) د. رمضان عبد التواب: لحن العامّة والتطور اللغوي ص ٣٥

(٣) د. على عبد الواحد وافي: اللغة والمجتمع ص ١٠٩-١١٠ (بتصرف يسير)

وقد حاول بعض الباحثين أن يقف موقفا وسطا بشأن هذا التطوّر وعلاقته باللّحن؛ فرأى أن المقياس الدقيق للحكم على اللّحن ينبغي أن يقوم على دعامتين: إحداهما المحافظة على سلامة اللغة العربيّة، والأخرى مراعاة هذا التطوّر ، وذلك بأن يُجرِى العلماء استقراء للكلمات الملحونة التي جاءت في كتب اللّحن والمعجمات وغيرها، ثم يصنفون هذه الكلمات من النواحي الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدلاليّة، ثم يبحثون في الأساليب العربيّة وكتب اللغة عن نظائر لهذه الأمثلة الملحونة اعترف بها اللغويون أو بعضهم، ويمكن أن تقاس عليها أمثلة اللّحن، مع الاستعانة بالقواعد التي انتهي إليها مجمع اللغة العربية وغيره من المجامع العربيّة في أقيسة اللغة وأوضاعها العامّة، كالقياس والسماع، والمولد والمعرب، والدخيل والاشتقاق والنحت وما إليها، ثم تطبيق القواعد السليمة التي انتهي إليها اللغويون القدماء والمحدثون للتطوّر اللغوي في الأصوات والدلالة والصيغ(١).

هذا وقد ذكر بعض اللغويين أمثلة كثيرة من اللحن عَدَّها مظهرا من مظاهر هذا التطور اللغوي، أجتزئ منها بما يلي:

١. اللّحن والتطوّر الصوتيّ:

ومن ذلك قول العامّة: رَفَصَ بالصاد، وأصلها رَفسَ بالسين ، فسبب القلب هو قانون المماثلة الصوتيّة assimilation ونعنى به التأثير الذي يُحدثه التجاور بين الأصوات، ففي هذه الكلمة أثر صوت الراء المفخَّم في صوت

---

(١) د. عبد العزيز مطر: لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٥٠-٥١

السين المرقق فانقلب السين صادا لمناسبة الراء في هذا التفخيم، ويسمى هذا التأثير تأثيرا تقدميّا(١).

ومنه أيضا: قول العامّة قَصِّيت أظفاري، وأصلها قَصَصْت بصادين متتاليتين، فسبب القلب هو قانون المخالفة الصوتيّة dissimilation، أي المخالفة بين الصوتين المتماثلين، ولذلك أبدلت العامّة الياء بالصاد الثانية. وسبب المخالفة أن الصوتين المتماثلين قد يحتاجان إلى جهد عضلي – من أعضاء النطق – للنطق بهما في كلمة واحدة ولتيسير ذلك يلجأ المتكلم إلى قلب أحد الصوتين المتماثلين صوتا آخر كالياء في تلك الكلمة، وهناك كلمات في العربيّة الفصيحة تسير على هذا القانون كما في قيراط ودينار إذ الأصل فيهما قِرَّاط، ودِنَّار(٢) .

ومنه أيضا: قول العامّة: لَخْبَطَ، وجَواز، وأصلهما خَلْبَطَ، وزَواج. ويرجع السبب في تفسير هذا النطق إلى القلب المكاني، وهي ظاهرة معروفة وواضحة في العربية الفصيحة أيضا، كما قالوا جَذَبَ وجَبَذَ، وأَيِسَ ويئِسَ(٣)

٢. اللّحن والتطوّر الصرفي:

ومن ذلك قول بعض العامّة سِرْوال، ويعنون به مفرد سَراويل، على الرغم من أن كلمة سراويل مفرد، ويرجع السبب في ذلك إلى ما يسمى بالقياس الخاطئ، إذ تتشابه كلمة سراويل بصيغة "فعاليل" وهي من صيغ

---

(١) انظر د. رمضان عبد التواب: لحن العامّة والتطور اللغوي ص ٤٤

(٢) السابق ص ٤٦

(٣) السابق ص ٥٣

جمع التكسير في العربيّة، مثل عصافير، وقناديل، ولهذا حدث الخطأ لّما قاسوا هذه على تلك، واشتقوا لها مفردا، فقالوا: سروال[١]

٣. اللّحن والتطوّر الدلاليّ:

ومن ذلك قول العامّة: الحريم، يعنون بها النساء، بعد أن كانت تطلق على كل مُحرَّم وهذا نوع من التطور الدلاليّ يسمَّى تخصيص الدلالة. ومنه أيضا قولهم: البأس، يعنون بها كل شِدَّة، وهي في الأصل بمعنى الحَرْب. وهذا نوع من أنواع التطور الدلالي يسمَّى تعميم الدلالة. ومنه قولهم: الطير، يعنون بها الذُباب، وهذا أيضا نوع من أنواع التطوّر الدلاليّ يسمَّى تغيير مجال الاستعمال[٢].

غير أنني مع هذا أود أن أنبِّه إلى أمر مهم، وهو أن القول بالتطور إن استطاع أن يفسر اللحن، أو أن يبين أسبابه، فإنه ينبغي ألا يكون مبررا له، أو مانعا من مقاومته وتنقية اللغة منه ما أمكن ذلك، فالحفاظ على العربية صحيحة بلا لحن، والبحث عن الضوابط اللازمة لتحقيق ذلك أمر عظيم الأهمية، فنحن نعرف أن العربية هي اللغة التي جاء بها التشريع الإسلامي قرآنا وسنة، وهي "لغة يُعدُّ تعرفها وحذقها وتذوقها والعلم بها مدخلا إلى الإسلام، وسبيلا إلى التصديق به واعتقاده، وفرق بين من يعرف العربية كلاما ودراسة ، وبين من يسمع عنها سماعا[٣]، فأوّلهما يؤمن بإعجاز القرآن

(١) السابق ص ٤٨

(٢) السابق ص ٦٤

(٣) والدليل على صحة هذا الكلام حرص الناطقين بغير العربية على تعلمها في العصر =

عن حجة قرآنية أصيلة، وثانيهما يؤمن به عن حجة نقلية تبعية، أو أوّلهما يؤمن عن برهان يقيمه، وثانيهما يؤمن به عن برهان يقيمه له غيره، ثم إن بعد هذا الإعجاز أمور تتصل بالقرآن الكريم والحديث الشريف استنباطا واستدلالا، ولا يقوى عليهما إلا من حذق العربيّة "[١]. ومن هنا كان الحفاظ على نقائها وسلامتها من اللحن أمرا مهما، تتابعت فيه جهود السابقين واللاحقين.

وهناك أمرٌ آخر غايةٌ في الأهمية، هو أن العربيّة ليست كأيّة لغة أخرى، وذلك أن الكتب السماوية غير القرآن وهي التوراة والإنجيل لا تُقرأ — في الغالب – بلغاتها الأصلية التي نزلت بها، وإنما تُقرأ باللغات التي تُرجمت إليها، على حين نجد أن القرآن لا يُقرأ إلا باللغة العربية، ومن ثَمَّ وجب الحفاظ عليها من أيّ انحراف قد يؤدى إلى فهم غير صحيح أو غير دقيق لهذا القرآن، وما يترتب على ذلك من أحكام تخص المسلمين في دينهم ودنياهم.

******

= الحديث، وتحملهم في سبيل ذلك الكثير من العناء ، كغربة الأوطان وقلة ذات اليد أحيانا، وفراق الزوجات والأبناء، وهذا أمر عاينته في أثناء عملي الآن بمعهد تعليم اللغة العربية في جامعة أم القرى.

(١) د. يوسف المطوع: اللحن في اللغة العربية. تاريخه وأثره ص ٩ – ١٠

الخاتمة

وبعد، فقد عرضت فيما سبق لقضية مهمّة من القضايا المتعلقة باللَّحن في اللغة العربية، ألا وهي الضوابط أو الأسس التي اعتمد عليها علماء العربية في تصحيح هذا اللحن الذي وقع في لغة العامّة والخاصّة على السواء، إضافةً إلى ما يمكن أن يقابل هذه الضوابط عند اللغويين المحدثين، وهو ما سموَّه بالمستوى الصوابي أو مقياس الصواب اللغوي، وكذلك قولهم بعلاقة اللحن بالتطوّر اللغوي. وقد أسفر البحث عن النتائج التالية:

١. أن هذه الضوابط من الأمور المهمة التي ينبغي على العالم أو الباحث أن يراعيَها، إذ هي كالأدلة للأحكام؛ فكما لا يجوز الحكم إلا بدليل، فكذلك ينبغي ألَّا يُصَحَّح الخطأ إلا بضابط، وذلك حتى لا تصير الأمور اجتهادا، يصيب من يصيب ويخطئ من يخطئ، وحتى لا يحتاج المرء إلى أن يتساءل: على أي شيء استند هذا العالم في تصحيحه لهذا الخطأ .

٢. تبيَّن من خلال البحث أن علماءنا – مِن القدماء ومَن وافقهم مِن المحدثين – اعتمدوا على ضوابط مختلفة، لم يصرِّحوا بها في مؤلفاتهم قبل الشروع في حديثهم عن اللّحن ، لكنهم استعملوها، وقد استطعت — بحمد الله — أن أستخلصها وأحدِّدها في ثمانية ضوابط هي القرآن الكريم، والقراءات القرآنيّة، والحديث الشريف، والشعر، والمرويّات النثريّة ، والمعنى المعجمي، والقياس اللغوي (الصرفي والنحوي)، والعقيدة الإسلاميّة.

٣. لقد بلغ الاحتياط ببعض العلماء مبلغا كبيرا، فكان يعتمد على ضابطين وثلاثة وأربعة في الموضع الواحد.

٤. اختلف العلماء في الاعتماد على تلك الضوابط الثمانية؛ فمنهم من وردت عنده الضوابط الثمانية كالزُبَيديّ، ومنهم من ورد عنده بعضها.

٥. لم يعتمد العلماء دائما على هذه الضوابط، فقد كانوا في بعض المواضع يرسلون كلامهم إرسالا، وقد رأيت أن ذلك يرجع إلى سببين؛ الأول: اعتمادهم على ثقافتهم اللغويّة، والآخر: اطمئنانهم إلى ثقة القارئ في صحة ما يقـــولونه، وأنَّ ما يقولونه له أصل في اللغة الفصيحة، لا سيما وقد أرَوْه الدليل على ذلك من خلال الضوابط التي صرَّحوا بالاعتماد عليها في المواضع الأخرى.

٦. كان لعلماء اللغة المحدثين – مِن الغربيين والعرب – تصورٌ مشابهٌ لما سمَّيته (الضوابط) أطلقوا عليه المستوى الصوابي أو مقياس الصواب اللغوي، عَرَّفوه تعريفات كثيرة، اختلفت عباراتها ولكنها اتفقت على مضمون واحد، وهو أنه الأساس الذي يتحكَّم في تحديد الصواب والخطأ في الاستعمال اللغوي، وقد أرجعوا هذا الأساس إلى العرف اللغوي للجماعة، وما يتضافر معه من أعراف إنسانيّة بوجه عام، سواء كانت اجتماعيّة أو ثقافيّة أو دينيّة ... إلخ.

٧. رأى هؤلاء العلماء أن هذا المستوى الصوابي يختلف من مجتمع إلى مجتمع، ومن لغة إلى لغة، ومن لهجة إلى لهجة، كما يختلف في اللغة العادية عنه في اللغة العلميّة أو الأدبيّة.

٨. إذا شئنا أن نطبق هذا المقياس على اللغة العربيّة فإننا لن نجد مستوى صوابيّا واحدا، بل مستويات كثيرة بعدد المجتمعات العربية ولهجاتها وخصائصها الإنسانيّة، وهذا – بلا شك – أمر يصعب تحقيقه إذا أردنا استعمال لغة واحدة مشتركة، وأردنا تمييز الخطأ من الصواب فيها.

٩. إن التوفيق بين موقف المحافظين الذين حكَّموا تلك الضوابط، وموقف اللغويين المحدثين الذين قالوا بالمقياس الصوابي يمكن أن يتحقق بالنظر إلى العربية في مستويين ، أحدهما مستوى الكلام العادي أو كلام العامَّة، والآخر مستوى اللغة الأدبية أو الرسميّة أو المشتركة ، فالأول نتعامل فيه مع اللغة بذلك المقياس الصوابي الذي عرضنا له؛ إذ لا يؤثر كثيرا في هذا المستوى الخروج عن الأقيسة اللغويّة للعربيّة الفصيحة، ما دام المتكلمون يتفاهمون فيما بينهم، وذلك بما يتواءم مع العرف اللغوي المتفق عليه بينهم. أما المستوى الآخر وهو مستوى اللغة الأدبية المشتركة فلابد فيه من الالتزام بتلك الضوابط الثمانية، لأنها تضمن عدم الانحراف عن اللغة الفصيحة، فنستطيع أن نفهم القرآن والسنة والتراث العربى فهما صحيحا، وهذا أمر غاية في الأهمية.

١٠. هناك فريق من اللغويين المحدثين لم يُعنَوا بالبحث عن تلك الضوابط أو الأسس في قضية اللحن، وإنما نظروا إلى هذا اللحن نظرة أخرى فرأوه أمرا وقعا في اللغة لا يمكن إنكاره، وحاولوا تفسيره، فكان التطوّر اللغوي عندهم من أهم أسبابه ، وهذا التطوّر لا يصيب اللغة وحدها، ولكنه يصيب الظواهر الاجتماعيّة كلها واللغة واحدة منها. وقد ذكروا تفسيرات لغويّة، صوتيّة وصرفيّة ودلاليّة، لمظاهر من اللحن بناء على هذا التطور.

١١. إنَّ القول بالتطور إن استطعنا أن نفسر به اللحن، أو أن نبيِّن به أسبابه، فإنه ينبغي ألا يكون مبررا له، أو مانعا من مقاومته وتنقية اللغة منه، إذ الحفاظ على العربية صحيحة بلا لحن، والبحث عن الضوابط اللازمة لتحقيق ذلك أمر عظيم الأهمية، فالعربية لغة التشريع الإسلامي قرآنا وسنة،

أضف إلى ذلك أن العربية ليست كأية لغة أخرى، وذلك أن الكتب السماوية غير القرآن وهي التوراة والإنجيل لا تُقرأ – غالبا – بلغاتها الأصلية التي نزلت بها، وإنما تُقرأ باللغات التي تُرجمت إليها، على حين نجد أن القرآن لا يُقرأ إلا باللغة العربية، ومن ثَمَّ وجب الحفاظ عليها من أيّ انحراف قد يؤدِّى إلى فهم غير صحيح أو غير دقيق لهذا القرآن، وما يترتب على ذلك من أحكام تخص المسلمين في دينه ودنياهم.

١٢. إن عدم الحفاظ على اللغة العربية المشتركة سيزيد الهوّة بين المجتمعات العربية؛ فالعربية الفصيحة هي الخيط الرابط بينها، ولا نريد لهذا الخيط أن ينقطع بحال من الأحوال، وعلى ذلك ينبغي الاستمساك بكل ما من شأنه الحفاظ على هذه اللغة نقية بلا لحن أو انحراف، وإن سُمِح ببعض الخروج اليسير فأرى أن يكون ذلك عن طريق المجامع اللغوية التي تنظم العمل في هذا الشأن وفق المعايير والأسس اللغوية الصحيحة؛ كالاشتقاق والقياس والنحت التعريب وغير ذلك، بشرط أن يطَّلع مستخدمو هذه اللغة الأدبية على النتائج التي تخرج بها هذه المجامع، حتى يكون هناك اتفاق يحقق الوحدة اللغوية الفصيحة لهذه المجتمعات.

******

المصادر والمراجع

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات بن محمد (**ت ٦٠٦ هـــ**):
النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق محمود الطناحي وطاهر الزاوي، المكتبة الإسلامية، ط. الأولى ١٩٦٣ م
أحمد مختار عمر (دكتور):
- البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، عالم الكتب، القاهرة، ط. السادسة، ١٩٨٨ م .
- العربية الصحيحة، عالم الكتب، القاهرة، ط. الأولى ١٩٨١ م.
الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل (**ت٦٢٩ م**):
ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. السابعة ١٩٨٣م
امرؤ القيس ، حُنْدُجْ بن حُجْر بن عمرو الكندي (ت٥٦٥ م):
ديوان امرؤ القيس، شرحه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط. الثانية ٢٠٠٤م
ابن الأنباري ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (**ت٥٧٧ هـــ**):
الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية لبنان د.ط ١٩٨٧.
نزهة الألباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربة، القاهرة ١٩٩٨ م .
البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٥٦ هـــ):
صحيح البخارى، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ط . الأولى ١٤٢٢هـــ .
البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد (**ت٥٢١ هـــ**):
شرح أدب الكاتب للبطليوسي، تحقيق مصطفي السقا، وحامد عبد المجيد،

ط. دار الكتب، القاهرة، ١٩٩٦.
تمام حسان (**دكتور**)
اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة ط. الرابعة ٢٠٠٠م.
جسبرسن، أوتو:
اللغة بين الفرد والمجتمع، ترجمة د. عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٥٤ م.
ابن جني، أبو الفتح عثمان (**ت٣٩٢ هـــ**):
الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٢.
المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: على النجدي ناصف د.عبد الحليم النجار، د.عبد الفتاح شلبي، مجلس الشؤون الإسلامية ، القاهرة ١٩٩٤د.ط .
ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد (**ت ٥٩٧ هـــ**):
تقويم اللسان، تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط. الثانية ١٩٨٣.

الحريري، أبو محمد القاسم بن على (**ت ٥١٦هـــ**):
درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق د. الشريف عبد الله بن على البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ، ط.
الأولى ١٩٩٦ م.
حسن عون (دكتور):
اللغة والنحو، الإسكندرية، مطبعة رويال ١٩٥٢.
أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن على (ت٧٤٥ هـــ):
تفسير البحر المحيط، تحقيق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض ود. زكريا النوتى، ود. أحمد النجولي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.الأولى ١٩٩٣.
الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (**ت٤٤٤ هـــ**) :

التيسير في القراءات السبع، نشر أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٩٩٦ .

الرافعي، مصطفي صادق:
تاريخ آداب العرب ٢٣٧/١، تحقيق محمد سعيد العريان، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٧٤.

رمضان عبد التواب (دكتور):
لحن العامّة والتطور اللغوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ط. الثانية ٢٠٠٠م .

الزُبَيْدي، أبو بكر محمد بن الحسن(ت ٣٧٩ هـ):
طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣.

لحن العوام، تحقيق رمضان عبد التواب، الخانجي، القاهرة، ط.الثانية ٢٠٠٠ م .

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨ هـ) :
الفائق في غريب الحديث، تحقيق: على محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط. الثانية د . ت .

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن يوسف (ت ٢٤٤ هـ):
إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط. الرابعة ١٩٨٧

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠ هـ) :
كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط. الثالثة ١٩٨٨م

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ):
أخبار النحويين البصريين، تحقيق كرنكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٣٦.

السيرافي، يوسف بن أبي سعيد (ت ٣٨٥ هـ) :

شرح أبيات سيبويه، دار المأمون للتراث، دمشق، وبيروت، ١٩٧٩ م
السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١ هـ):
الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة القاهرة ط. الأولى ١٩٧٦.
الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤ هـ):
تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق السيد الشرقاوي، مراجعة د. رمضان عبد التواب، الخانجي، القاهرة ،
ط. الأولى ١٩٨٧ م .
طاهر سليمان حمودة (دكتور):
القياس في الدرس اللغوي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٢م .
أبو الطيب اللغوي ، عبد الواحد بن على (ت ٣٥١ هـ):
مراتب النحويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨.
عبد الصبور شاهين (دكتور)
في علم اللغة العام مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط. السادسة ١٩٩٣م .
عبد العزيز مطر (دكتور) :
لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦ م .
عبيد بن الأبرص ، بن جشم بن عامر (ت ٥٥٤ م) :
ديوان عبيد بن الأبرص ، شرحه أشرف أحمد عدرة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط. الأولى ١٩٩٤
أبو عبيد ، القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) :
غريب الحديث ، وزارة المعارف ، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند ط. الأولى سنة١٩٦٥ م .
كتاب الأمثال ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ، دمشق،

ط. الأولى ١٩٨٠م .

على عبد الواحد وافي (دكتور) :

اللغة والمجتمع ، دار نهضة مصر ، القاهرة ١٩٧١م

الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية (ت١١٠ هـ) :

ديوان الفرزدق ، شرحه : على فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط. الأولى ١٩٨٧م

فك ، يوهان:

العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، مع تعليقات المستشرق الألمانى شبيتالر، ترجمة د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ١٩٨٠ .

ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) :

أدب الكاتب ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .

القفطي ، جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف (ت ٦٤٦ هـ) :

إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب ، القاهرة ١٩٧٣.

كريستال ، ديفيد

التعريف بعلم اللغة ، ترجمة د. حلمي خليل ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ، القاهرة ط. الأولى ١٩٧٩ .

الكسائي ، أبو الحسن على بن حمزة (ت ١٨٩هـ) :

ما تلحن فيه العامّة ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط. الأولى ١٩٨٢ م .

الكميت بن زيد الأسدى (ت١٢٦ هـ) :

ديوان الكميت ، جمع وشرح وتحقيق : د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر بيروت ، ط. الأولى ٢٠٠٠م

شرح هاشميات الكميت ، تحقيق د. داود سلوم ، د. نورى القيسى ، عالم الكتب ، بيروت ط. الثانية ١٩٨٦.

اللخمي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام الأندلسي (ت ٥٧٧هـ):

المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ، دراسة وتحقيق مأمون محيى الدين الجنان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط. الأولى ١٩٩٥م .

ماجد الصايغ :

الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة العربية ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ط. الأولى ١٩٩٠ م .

المتنبي ، أحمد بن الحسين (ت ٣٥٤ هـ) :

ديوان المتنبي ، شرح عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٨٦

مجمع اللغة العربية بالقاهرة :

القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب ، أعدها وراجعها محمد شوقي أمين و إبراهيم الترزي ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٨٩ م .

محمد أبو الرب (دكتور) :

الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ط. الأولى ٢٠٠٥ م .

محمد ضاري حمادي (دكتور) :

حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ، دار الرشيد للنشر ، العراق (ساسلة دراسات ٢٣٩) ١٩٨٠م .

محمد العدناني :

معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط. الأولى ١٩٨٤.

مسلم ، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ):

صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي،

بيروت .

معن بن أوس المزني (ت ٦٤ هـ) :

ديوان معن بن أوس ، تحقيق نورى حمودي ، وصالح الضامن ، مطبعة دار الجاحظ ، بغداد ١٩٧٧.

ابن مكي الصقلي ، أبو حفص عمر بن خلف (ت ٥٠١ هـ) :

تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، تحقيق د. عبد العزيز مطر ، مجلس الشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٥ م .

ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) :

لسان العرب ، تحقيق : عبد الله على الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٦

يوسف أحمد المطوع (دكتور) :

اللحن في اللغة العربية ، تاريخه وأثره ، المطبعة العصرية ، الكويت ، د.ط ، د.ت .

******

الدوريات :

إبراهيم مدكور (دكتور) :

في اللغة والأدب ، عدد (٣٣٧) ، ، دار المعارف بمصر ط١ ، ١٩٧٩ م .

فهرس الموضوعات